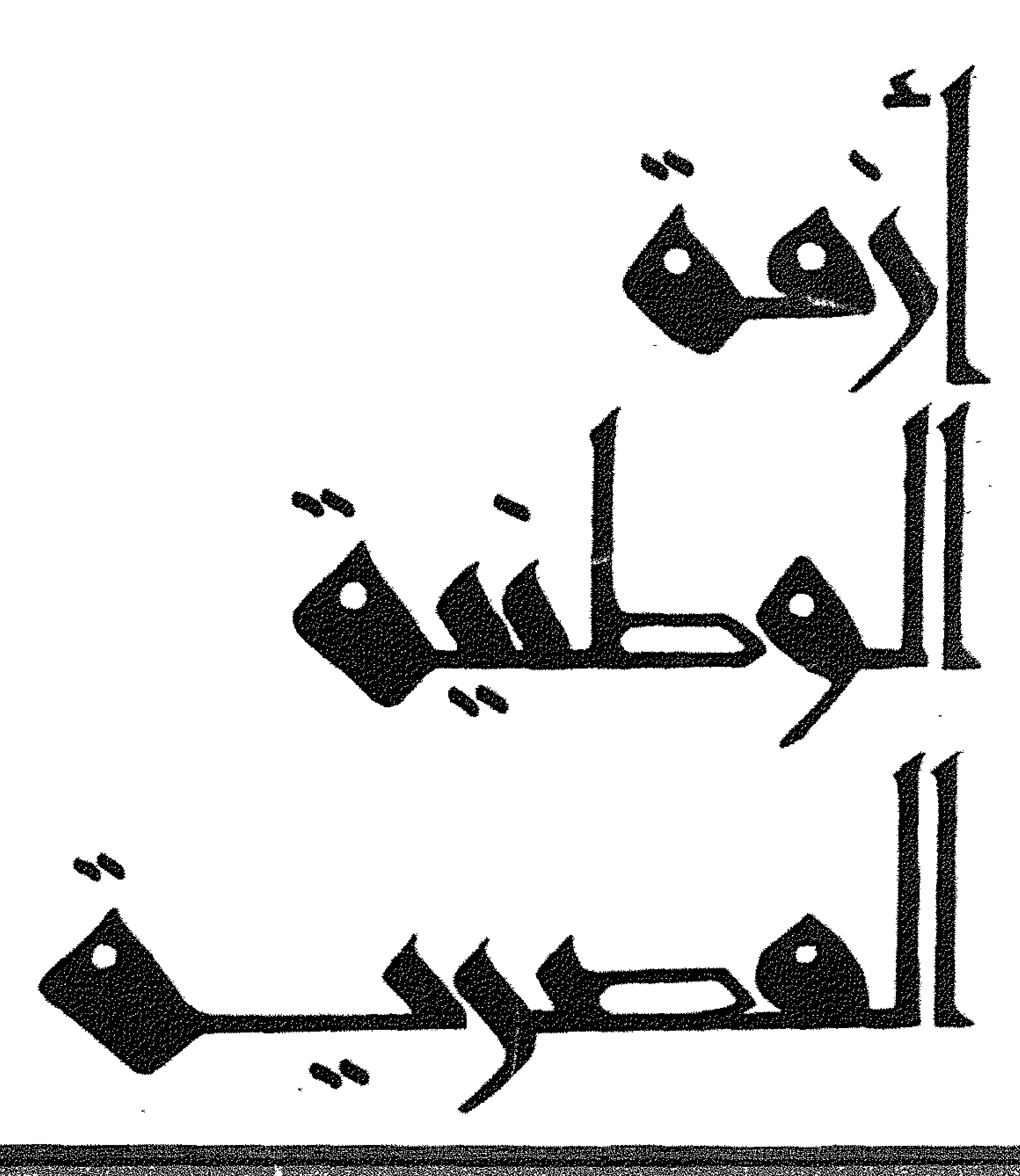
مصطفى مجدي الجمال



أزمة الوطنية المصرية

تأملات وانطباعات حول الأزمة الراهنة لحركة
التحرر الوطني في مصر

أزمة الوطنية المصرية

تصميم الغلاف :

د / ناجى شفيق

أزمة
الوطنية المصرية

تأملات وانطباعات حول الأزمة الراهنة لحركة التحرير الوطني في مصر

مصطفى مجدي الجمال

تنويـــه

الكتيب الذى بين يديك هو اجتهاد شخصى الى حد كبير ..
وكنت قد سطرت مسودته الأولية فى مقالة ارسلتها فى أكتــوبر
١٩٨٦ الى احدى المجلات المعنية بمثل هذه الموضوعات ، لكن
القائمين عليها « أجلوا » نشرها . ويلازمنى هاجس انهم ربما أشفقوا
من الضجيج الذى يمكن أن تحدثه ، خاصة انها تقتحم بلا حرج أو
عقد بعض المناطق الشائــكة بين الاتجاهات السياسية الوطنية
وداخل كل منهـا وتوقعت الرد نفســه من ســائر المجــلات
الأخــرى .

ولعل هذا ســاعدنى على التفصيل المــرغوب فى بعض
كان . حرج « الحجم » الذى تمليه اعتبارات النشر فى المجلات . وقد
محاولة اصدارها فى كتيب مستقل ، ومن ثم اتخلص الى حد ما من
امام الحوار الموضوعى والهادف حول هذا الموضوع .. قررت

ولمــا كنت مقتنعا تمام الاقتناع بضرورة واهمية فتح الأبواب
المواضع .

اينما .. لامناص من التنويه الى انى اتوقع — مقدما — ردود
افعال سلبية ازاء هذا الكتيب ، كما انى لا أنتظر بالمرة أن يرضى
كافة من يطالعوه .

فهذا معتاد جدا ومتوقع مع موضوع خلافى بطبيعته ، ومع كل محاولة تتصدى مباشرة لمناقشة القضايا الحـالة دون لف أو دوران . فما أحوجنا الى مناقشة وتشريح مشاكلنا مباشرة وأن نتملص من أسار الاستكانة للتجريدات الفكرية والتهويمات النظرية متصورين أننا بذلك التحذلق نترفع عن السفاسف ونتجنب المتاعب ، وكأن واقع الحركة الوطنية المصرية ليس هو المتاعب بعينها !! وما أحوجنا الى أن نمـارس ذلك دون ارجاء أو ابطاء وأن نزيل حواجز الخوف التى تخشى من انفلات الزمام وغلبة جانب الصراع على جانب وحدة الحركة الوطنية .. فلاوحدة صحيحة بغير صراع مبـدئى .

فى نهاية هذا التنويه أضـيف رجائى أن يتفهم القـارىء أن أعتبارات النشر ومحاذيره ، وصعوبة الموضوع ووعورته ، تقف وراء الاقتضاب او التجاوز أو التعميم المغالى فيه أو عدم الدقة التى يلحظها القارىء — عن حق — فى بعض الأماكن .. وأعتقد أن اعتذارى هذا مقبول سلفا .

مصطفى مجدى الجمال

المنصـورة — فبراير ١٩٨٦

مدخـــل

بداية لا نزعم على الاطلاق أننا نقدم فى الصفحات القليلة التالية رؤية متكاملة عن أزمة — وليس مجرد تعثر — حركة التحرر الوطنى فى مصر ، لأنها لا يمكن أن تناط بفـــرد أيا كان اجتهاده العلمى أو العملى ، ولا يقبل الادعاء بذلك على المستويين العلمى أو النضالى اذا جاءت دراسة هامة كهذه عن غير « هيئة مسؤولة » تستلهم المنهج المادى التاريخى وتســـتوعب حركة الواقـــع ومستجداته وتضطلع بنضال شامل لا يهدأ تصحيح من خلاله مفاهيمها وتصوراتها وأساليبها ...

انما هى « **تأملات وانطباعات** » لا اكثر .. محاولة لتتبـــع مظاهر هذه الأزمة وافتراض اسبابها ، ومن ثم تلمس طريق الخروج منهـــا فى أشد معالمه عمومية ... بالأحـــرى هى دعوة للنقاش والتفكير الجماعى من أجل النهـــوض الوطنى الديمقراطى . ومن نافلة القول أن حوارا كهذا لن يثمر الا بالاقلاع عن اصطياد واجترار النصوص الثورية الكلاسيكية كهدف فى حد ذاته ، وكذا نبـــذ التخريجات النظرية انتلفيقية والمتأثرة بشتى الطروح النظرية غير البروليتارية .

اهى حقــا ازمــة ؟

ترى .. هل هناك مبالغة فى اطلاق مسمى « الأزمة » على واقع الحركة الوطنية ـــ الديمقراطية المصرية ؟ ان البعض قــد يقبل بهذا التوصيف من باب الرغبة فى حث القوى التقدمية والوطنية على تجاوز سلبياتها وتصحيح مساراتها . لكننا لانرى فكاكا من ضرورة الاعتراف بالأزمة كمقدمة لازمة للكشف عن سببها ، أو أسبابها الجوهرية ، وعدم الاكتفاء بتناول الأمور بالقطعة أو تتبع الأخطاء بصورة انفرادية غير جدلية ، فتلك المعالجة لن تؤدى فى احسن الأحوال الى ابعد من مجرد احداث اصلاحات جانبية غير جذرية ، وتلك ذاتها لا تكتمل فائدتها بغير التناول الشامل والعميق .. والصريح .

لكن لماذا الاصرار على كلمة « الازمة » ؟! انه ليس بالطبع انسياقا وراء « موضة » اطلاق هذا التوصيف (الأزمة) عــلى حالة كل شيء ، مثلما هو سائد فى الكتابات الفــكرية والسياسية فى المنطقة العربية (أزمة الانتماء ـــ أزمة الشــباب ـــ أزمــة المثقفين ....) . انما هو **انعكاس موضوعى صادق وتعبــير مباشر عن واقع الحال ..**

ـ فزمام المبادرة فى مصر (بشكل عام وغالب) فى أيـدى الامبريالية وعملائها وحلفائها المحليين .

ـ والحركة الوطنية الديمقراطية تكابد حصارا خانقا وعزلة مريرة عن بحر الجماهير الشعبية الزاخر .

ـ .. وهى تفتقد ، ماتزال ، الدور القيادى الجذرى الجرىء والمحنك الذى يستطيع الهام وتنظيـم ولم شمل كافة الطبقات والأوساط والقوى والتيارات المناوئة للاستعمار الجديد .

ـ .. وهى ، نتيجة لما سبق ، ما تزال تكرر أخطائها التاريخية الفادحة وترتكب المزيد والجديد منها ، خصوصا عندما تغلب ما هو « ثانوى » على ما هو « رئيسى » ، وعندما تضع « التكتيكى » فى تصادم مع « الاستراتيجى » وعلى حسابه .. وفى أفضـل الأحوال بمعزل عنه .

الى جوار هذا ـ وبسببه ـ تتعدد مظاهر تفصيلية اخـرى للأزمة ، وبها تكتمل الصورة .

ـ فالاستعمار الجديد يكسب فى بـلادنا المزيد من الأرض لمواقع أقدامه وينشر نمط الحياة والثقافة الملائم لاستمراره وتغلغله .

ـ والوعى الوطنى والقومى يعانى منذ منتصف السبعينات من نـكسة مروعة تتحمل مسئوليتها التاريخية القيادة البرجوازية الوطنية وتخاذل اليسار المصرى عن الاضطلاع بمسؤولياته عند

المنعطفات النضالية الحاسمة ... الأمر الذى استثمرته الثقافة والدعايات الرجعية والامبريالية لصالحها أفضل استثمار .

– والاتجاهات السلفية (الثيوقراطية) يتصاعد نجمها ، فتبدد الطاقات الثورية الهائلة عند البرجوازية الصغيرة أساسا ، وتعيد المجتمع بأكمله ليناقش قضايا تصورنا أنها حسمت تقريبا منذ عشرات السنين ... كما أنها توشك فى بعض الأحيان أن تدخل مصر فى دائرة الطائفية المقيتة .

– والوطن العربى بأكمله تقريبا دخل فى منطقة نفوذ الامبريالية الأمريكية ، فضلا عن الذراع الطولى للشريك الأصغر الاسرائيلى ، واذا كان ذلك لصيق الصلة بأزمة الحركة الوطنية المصرية فانه يعيد انتاج مؤثرات بالغة السلبية على هذه الحركة نفسها .. وهكذا . فهذا ما يمليه موضوعيا موقع مصر وثقلها فى الوطن العربى .

.. ونستدرك قائلين أن بعض المظاهر السابقة قد يخفت أو حتى يختفى فى فترات بعينها وفقا لعمليات الجزر والمد .. غير أنها فى التحليل النهائى تظل باقية تتحدى كل من يستمرىء الكذب على الذات أو يستسلم لاغراء اضفاء الطابع العام الشامل على ما لم يصبح بعد ذلك .

اين مصـــدر الأزمـــة ؟

عندما اعتلى السادات سدة الحكم جاء ذلك منسجما مع التغير الموضوعى الحثيث الذى كان جاريا وقتئذ داخل التحالف البرجوازى الحاكم . ومع ارساء ما يسمى « الانفتاح الاقتصادى » ثم التصالح مع العدو الصهيونى ، اقصيت من السلطة جيوب الفئات البرجوازية الوطنية ، وشرع فى تعميق التبعية والدكتاتورية وافقار الجماهير العاملة .

تلك النقلة التاريخية المحددة اختلف حولها المثقفون التقدميون :

* فهناك من رأى السبعينات امتـــدادا « شرعيا » لثـــورة يوليو . والغريب أن لهذا الرأى فى الأوساط اليسارية وجهـــان أحدهما « يمينى » والآخر « يسارى » . الأول ركز على الدعوة الى الجبهة مع السادات ، والثانى لم ير من ثورة يوليو غير سلبياتها وساهم — ولنقل عن غير قصد — فى التشهير بها .

* وهناك من حدد ١٥ مايو ١٩٧١ كنقطة انقلابية تاريخية حققت فيها الثورة المضادة انتصارها المبدئى الذى بنت عليه كل خطواتها وسياساتها اللاحقة .

ونحن من جانبنا نميل الى وجهة النظر الثانية ، حيث نرى من الخفة والتعامى الاستهانة بالتناقض والتصادم بين التوجهات الاستراتيجية وسياسات العهدين الناصرى والساداتى ، بالذات فيما يتعلق بالخيار بين التبعية والتطور المستقل .

وان كنا فى الوقت نفسه نعتقد أن الرأى الأول لا يخلو من وجاهة . فالثورة المضاة هى « النتيجة المنطقية » — وهذا تعبير ادق من « الامتداد » — لانفراد البرجوازية الوطنية بالحكم ودكتاتورية الزعامة الفردية وحرمان الجماهير الوطنية من حقوقها فى استقلال التنظيم السياسى والنقابى ، وكذا للتحول الذى طرأ على بعض شرائح البرجوازية المتوسطة — واحيانا الصغيرة — وانتقالها الى مراتب الراسمالية الكبيرة . وهو ما يمكن التعبير عنه بوجه عام بتذبذب وتردد البرجوازية الوطنية وعجزها عن اكمال الثورة الوطنية الديمقراطية الى مداها ، وخروج الفئات ذات النفوذ فيها من حياض الوطنية والنضال ضد التبعية .. خصوصا فى عصر الامبريالية والثورات الاشتراكية . ان البرجوازية المصرية لم يعد لديها ما تقدمه على مستوى القيادة الاستراتيجية للنضال الوطنى الديمقراطى .

على أننا لانرى فى هذا كله خلافا فائق الأهمية يستحق فى حد ذاته أن تنقسم الصفوف بسببه .

وما يهمنا فقط من هذا الحديث : الاستنتاج الصحيح القائل بانتهاء الدور القيادى للبرجوازية المصرية فى الثورة الوطنية

الديمقراطية ، وهو لا يعنى انتفاء امكانية انجذاب وانخراط فئات من البرجوازية الى صفوف النضال الوطنى تحت قيادة نقيضها الاستراتيجى : الطبقة العاملة .. وخصوصا فى ظل تزايد نفوذ القوى الوطنية الراديكالية .

اذن .. ليس مصدر الأزمة هو فقط عجز البرجوازية عن القيادة ، وانما مصدرها اساسا قصور وعدم تهيؤ القيادة الجديدة للاضطلاع بدورها التاريخى فى حمل الرايةُ وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الطابع الشعبى والأفق الاشتراكى . فذلك القسم من البرجوازية المصرية الذى يمسك بزمام القرار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى يسلك بلا هوادة ومع سبق الاصرار والترصد طريق التبعية وتفريغ الحريات الديمقراطية من محتواها وايقاع الوطن فى شباك أزمة اقتصادية طاحنة تسحق الجماهير العاملة ، بل وحتى صغار الراسمالية ... اما القسم الوطنى من البرجوازية فهو أضعف اقتصاديا وسياسيا وفكريا فى تقديم بديل وطنى ليبرالى فى ظل أوضاع عالمية ومحلية بالغة التعقيد .

وبسبب هذه (الفجوة) فى القيادة تترى أمامنا مظاهر الأزمة ، بدءا من النجاحات التى يحرزها الاستعمار الجديد .. وانتهاء بصعود الاتجاهات السلفية والرجعية .

واذا كانت الطبقة العاملة المصرية تعانى من مشكلات موضوعية جمة مثل آثار الهجرة المؤقتة الى البلاد العربية النفطية

واتساع حجم عمالة الخدمات والمشروعات الصغيرة على حساب العمالة الصناعية ومشاريع الانتاج الكبير ، وتعانى كذلك من ضعف الحركة النقابية وفساد قياداتها والقيود البوليسية والادارية والقانونية المضروبة حولها ... فان الخلل الأساسى يكمن فى عدم قدرة الطليعة السياسية للطبقة العاملة على الاضطلاع بحسم بواجبها التاريخى فى التوعية والتنظيم وطرح الشعارات الصحيحة واطلاق وتوظيف الطاقات المكبوتة .

وهنا على وجه الدقة .. مصدر الأزمة .

ملحوظة لابد منها

قبل الاسترسال يتحتم علينا أن نوضح أننا لانرى الصورة قاتمة السواد ، كما نرجو الا نتهم بالنظرة المتشائمة أو النزعة الماسوشية .

فضلا عن ضرورة ارتباط « التفاؤل » و « التشاؤم » بمعطيات الواقع الموضوعى ، فاننا نسجل أن فصائل هامة من الحركة الوطنية المصرية تخوض نضالا صعبا ولا تهاب المعارك العديدة التى تدخلها أو تفرض عليها ، وترفع باستمرار من كفاءة أدائها وتوسع صفوفها بصورة لا بأس بها أطلاقا فى ضوء الظروف العامة .

غير أن ذلك كله ما زال اقل من المفروض والمطلوب ، خاصة وأن أستمرار الأوضاع الذاتية للقوى الوطنية على ما هى عليه يحمل نذرا خطيرة ، أهمها اتسام النهوض الجماهيرى عموما بالطابع التلقائى وذيلية هذه القوى للحركة الجماهرية العفوية وضعف قدرتها على ترشيدها وتوعيتها وتوجيهها الوجهة السليمة .

لهذا يجب على اليسار المصرى ان يضرب المثل فى التصدى الشجاع لنقد الذات الى جوار النقد الموضوعى لأفكار وسياسات وأخطاء الآخرين ، ويجب الا يخشى القيام بذلك على مرأى ومسمع من جميع أنصاره وحلفائه .. فهذا هو السبيل للخلاص من النقائص وتصحيح المواقف .

ونقصد « باليسار المصرى » ذلك المفهوم غير المتساهل والذى لا يتسع للعناصر الاشــتراكية القــومية والديمقراطية .. الخ وبوضوح : اليسـار الاشتراكى العلمى .

وحتى لا نستدرج الى سرد غــير مترابط ، فاننا نحدد المعالم الآتيـــة :

اولا : المعلم الرئيسى .. ومنه تنبثق كل المعالم الأخرى للأزمة وترتبط به عموما ارتباط النتيجة بالسبب ، الا وهو **اختلال التركيب الطبقى** داخل حركة اليسـار المصرى لمصلحة البرجوازية الصغيرة من المثقفين والطلاب اساسا . ونحن طبعا فى غنى عن الاقرار بالدور الثورى الهام والحيوى للقيادات البرجوازية الصغيرة داخل الحركة اليسارية ، لكن لا مكابرة فى أن هذه الحركة لا تتطــور بمعدلات سريعة ولا تتقدم نحو آفاق ارحب الا حينما ترتبط ارتباطا عضويا راسخا بحركة اوسع القطاعات الجماهيرية وحينما تفــرز وتقدم من داخلها القيادات العمالية والفلاحية الأصيلة .

وبمنتهى الصراحة والأمانة نقول .. لازال المثقفون اليساريون فى مصر عاجزين عن نقل أفكارهم ومواقفهم الى صفوف العمــال

والفلاحين بصورة كافية وغير مشوهة ، كما أن الكثير من معاركهم تدور فى اطار المعارك الفوقية التى تعكس « اهتمامات ومعالجات المثقفين » ، بل ان أساليب الحركة وأشكال التنظيم التى يطرحونها غالبا ما تكون علوية وغير صالحة بالدرجة المرجوة لاستثارة الطاقات الكامنة واستيعاب الأحداث الجارية وممكناتها .

ان أفضل المثقفين وأكثرهم اخلاصا وتقدما لا يمكنهم وحدهم أن يصنعوا الفعل التاريخى العظيم ، فهم يبشرون به وينورون عقول المقهورين بالأهداف والأساليب الصحيحة المؤدية اليه .. غير أن هذا كله تبقى قيمته مبدئية وأولية وبحاجة الى زخم من نضال الملايين الواعية المنظمة .

وبالطبع فان عمليات القهر والتضييق على المثقفين تساهم بدور لا يستهان به فى هذا الشأن ، بيد أن الاكتفاء بقول كهذا يدخلنا فى دائرة التبرير وتخدير الذات ، بينما يتوجب على المثقفين اليساريين أن يوجهوا كل طاقاتهم وابداعاتهم لمواجهة تلك الظروف والتغلب على كل العقبات فى الواقع . وهذا ليس مستحيلا . فقط عليهم أن يترجموا الى الواقع والفعل والممارسة كافة أفكارهم عن الانتماء للجماهير الشعبية الواسعة وعن الرسالة التاريخية للطبقات الثورية . ولن يقبل منهم بعد اليوم الابتعاد عن الجماهير الوطنية ، ولن يغفر لهم بعد اليوم العجز عن الالتحام بالعمال وفقراء الفلاحين وانتزاع قيادتهم السياسية .

ثانيا : اذا كان « **الانقســـام** » أمرا طبيعيا ومعتادا داخـــل الحركات الماركسية فى معظم البلدان ، الا انه فى مصر يأخذ ابعادا خاصة جدا ، فتاريخ الحركة الاشتراكية المصرية ملىء — ربما بصورة مغالى فيها — بالانقسامات ، وانقسام الانقسامات ... وما يلفت الانتباه أن ظاهرة « الانشطار والتقزم » هذه كثـــيرا ما كانت مرتبطة بخلافات غير جوهرية ، بل وأحيانا خلافات غير موضوعية بالمرة . ومما زاد من خطورة هذه الاختلافات الفشـــل الفاجع فى ادارة الصراع بالطريق الديمقراطى المبدئى والبناء .

وكانت علاقات الجماعات الماركسية ببعضها البعض تجرى — فى أغلب الأحيان — فى مناخ بالغ التوتر والحدة ، حتى ذهب بعض المراقبين والمجربين الى الاشارة الى وجود ما أسموه « العقليـــة الانقسامية والحلقية » التى تناقش كل الأمور بمنطق التـــربص ولا تطيق قواعد الديمقراطية المركزية اذا وضعتها فى « ركـــن الأقلية » ، فهى عقلية جامحة تتمرد على كل انضباط والتزام ، وتمارس الصراع الفكرى والسياسى فى ظل جو هستيرى من تبادل الاتهامات والتسطيح الشديد . والمذهل أنها تتأرجح بقوة عـــلى طول تاريخها بين « اليمين » و « اليســار » .

ولا شـــك أن المواقف اليمينية والتصفوية التى ســـادت فى الستينات قد ألقت بالمـــزيد من الظلال والشـــكوك ، ليس بين اليساريين القدامى فحسب وانما امتدت ايضا الى كثير من الشبان الذين ينظرون الى تاريخ الرواد والسابقين بريبة مبالغ فيها ، بل

ان البعض فى أوائل السبعينيات حاول أن يذكى نعرة « صراع الأجيال » داخل حركة اليسار المصرى .

فى ظل أجواء كهـذه يكون الحوار تراشقا والنقاش عقيما ، وتبرز الخلافات المضخمة والمصطنعـة ، وتطغى المسحة غير الموضوعية على الخلافات ـ بما فيها الخلافات الحقيقية . أيضا يتفشى الجمود وعبادة النصوص والاستماتة على المواقف السياسية الخاطئة التى يأتى الواقع الحى كل يوم بدليل جديد ضدها .

واذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق ذكره عن « العزلة » .. فان كل الأفـكار يمكن استصوابها أو تخطئتها داخل الغرف المقفلة أو على صفحات المجلات محدودة الانتشار . ونستدرك قائلين ان ليس معنى ذلك الا فائدة ترجى على الاطلاق من حوار كهذا ، لكنه يعطى أفضل نتائجه حينما يتسع وتشترك فيه أطراف الواقـع نفسها ، وحينما تتكفل الممارسة العملية والتجارب المباشرة بالحكم على صحة الأفـكار والشعارات .

ولا يفوتنا التأكيد على سبب آخر لهذا التفتت يكمن فى انتشار وباء الزعامية والولاء الشخصى ، حيث تطغى علاقات « الأساتذة » « بالتلاميذ » على علاقات الزمالة الصحية .

وبعد .. لقد برهن التاريخ بحزم ولا زال يبرهن على عقـم « الحلقية » وعجزها عن ملاحقة مقتضيات النضال على أصعدة الكم والفكر والجغرافيا والتركيب الطبقى ... ، وكثيرا ما وصلت

ـ وتصل ـ الى طرق مسدودة أو تجد نفسها فى حالة « محلك سر » ، وقد تتخبط وتتردى الى مواقع ومواقف متخلفة للغاية ـ بل ونهايات مروعة أحيانا ـ حتى تصبح أية محاولة للاصلاح مجرد مضيعة للوقت ومحاولة رتق ما لا يمكن رتقه .

ثالثا : الخلافات الحادة حول قضايا الاستراتيجية والتكتيك . . .

وهى عادة ماتكون سببا للبلبلة واهـدار الجهود وافتقاد وضوح الهدف ومدعاة للانقسام والتمزق . ان الخلاف فى حد ذاته ليس أمرا شاذا ولا يثير الرعب ، فهو وضع يمليه التركيب الطبقى للحركة اليسارية كما تمليه تعقيدات وتطورات الكفاح وعمليـات الفرز الاجتماعى داخل اليسار ذاته ، وانما الخطير ان تجرى هذه الخلافات فى مناخ قاس من المهاترة وضعف التأصيل والتأطير النظرى .

واذا أردنا البحث عن بواعث هذه الخلافات (بالاضافة الى ما سبق ذكره فى البنـدين السابقين) فاننا نرشـح الأسـباب الآتيـة :

ـ تداعيات الانقسام الواقع فى الحركة الشيوعية العالمية .

ـ اختلال موازين القوى السياسية فى مصر والمنطقة العربية لصالح الامبريالية العالمية والصهيونية والقوى الرجعية المحلية .. وهو ظرف موات لاتساع الاحباط والاضطراب ، مما يساعد على انتشار الأفكار والمواقف التهادنية والمغامرة على السواء .

— الضعف الظاهر فى الالمام بالنظرية الماركسية اللينينية ، خصوصا عند الشبان المتحمسين الذين يحددون مواقفهم قبلا ثم يبحثون عن أسانيد لها فى الأدبيات الثورية دون مراعاة لمبدأ « التاريخية » فى فهم الكلاسيكيات .

— عدم التبصر الكافى عند دراسة تجارب الشعوب الاخرى ، حيث نلاحظ أحيانا انعدام القدرة على التفرقة بين ما هو عالمى عام وما هو قومى خاص فى تلك التجارب .

* * *

ودعونا نضرب أمثلة هامة لبعض انحرافات الرؤية والمسار :

..منذ عقود طويلة والخلاف دائر حول تحديد **طبيعة مرحلة التطور الراهنة فى مصر** .. بين القائلين بالثورة الوطنية الديمقراطية والقائلين بالثورة الاشتراكية . ومن المفهوم أن هذين الخطين المتعارضين يولدان خلافات أخرى فى المهام والتحالفات والأساليب .

غير أن هناك طرحا جديدا من القائلين بالثورة الاشتراكية — دفع اليه أنه لم يعد بامكانهم انكار أن العديد من الانجازات الوطنية قد تم ضربها ، فضلا عن المهام الوطنية والديمقراطية التى لم تنجز من الأصل .. لذا أصبحنا نسمع عن ترحيل المهام المتبقية من الثورة الوطنية الديمقراطية الى الثورة الاشتراكية . غير أن جوهر هذا الطرح يظل كما هو . فهم يساوون بين الدور القيادى للطبقة العاملة وطبيعة المرحلة فيعتبرون أن تولى الطبقة العاملة للقيادة ينفى عن المرحلة طابعها الوطنى الديمقراطى ، ويتجاهلون الاختلاف

النوعى بين المهـام الوطنية الديمقراطية غير الناجزة والمهـام الاشتراكية ، ويخلطون بين الدور الوطنى لفئات من البرجوازين والدور القيادى للبرجوازية الوطنية ، ولا يتصورون امكانية وجود اسهامات وطنية — بالذات فى عصرنا — خارج حدود « الجبهـة الشعبية » ... الخ .

ويرى البعض أن ذلك الموقف « اليسارى » المتطرف ينطـوى على تناول يمينى صارخ حيث اعترف للبرجوازية الوطنية بالدور القيادى على مدى الثورة الوطنية الديمقراطية . ونضيف نحـن الى ذلك أن أصحاب هذا التناول لا يحددون اللحظة التاريخية الحاسمة التى أصبح فيها التناقض الرئيسى فى مجتمعنا تناقضا مع رأس المـال ككل بما فيه البرجوازية « التى كانت » وطنية .

ان الدعوة الى الحاق المهـام المتبقية من الثـورة الوطنية الديمقـراطية بالثـورة الاشتراكية تستبعـد بشـكل تعسـفى مساهمات — ولو تكتيكية — لقوى برجوازية يستحيل ادراجها فى صفوف الجبهة الشعبية ، ولا مناص فى الوقت نفسه من اجتذابها والتعاون معها فى مواجهة التبعية والدكتاتورية . فضلا عن أن ذلك الطرح يدفن رأسه فى الرمال ويتعامى تماما عن تخلف العامل الذاتى ، وهو ما يكفى وحده أحيانا لحسم طبيعة المرحلة .

وعلى الطرف الآخر هناك الذين يشخصون المرحلة الراهنـة بأنها مرحلة قيادة الطبقة العاملة لجبهة الطبقات والقوى الوطنية والديمقراطية من أجل استكمال انجاز مهـام الثورة الوطنيـة

الديمقراطية تمهيد، للانتقال الى بناء الاشتراكية ... الا أن مفهوم البعض لتلك المهام لا يستوعب حقيقة عصرنا الناصعة التى ترفع « الأسوار الصينية » بين الثورتين الديمقراطية والاشتراكية ، خصوصا مع اضطلاع الطبقة العاملة بالدور القيادي فى المرحلتين وتطور حركة التحرر الوطنى لتصبح جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية ، ومن ثم اضفاء الطابع الشعبى العميق على مهام واساليب انجاز المرحلة الأولى .

فهم يرون فى ذلك خلطا بين المراحل وتشوشا فى فهم المادية التاريخية ، وعليه فالمطلوب من القيادة الجديدة أن تسير على درب وخطى وخطط القيادة البرجوازية التقليدية . ومن نتائج مثل هذا الرأى أنهم يوسعون التحالفات الاستراتيجية لتستوعب قوى يمكن فى أحسن الأحوال اعتبارها حليفا تكتيكيا .

والبعض الآخر يسقط عمليا الطابع الديمقراطى للمرحلة ويضيق الى حد بعيد من فرص التحالفات ، ويكاد يكون الأساس عنده هو الاستبعاد لا الاجتذاب ، ويفتقر الى عنصر المرونة عند طرح نقاط العمل الجبهوى التكتيكى .

* قضية **الجبهة** قضية محورية عند اليسار المصرى . وهى مجال تتجسد فيه بشكل مكثف شتى الخلافات النظرية والخططية والعملية . فبالاضافة الى الخلاف السابق ذكره حول قوى التحالف الجبهوى ، هناك الفهم الدوجمائى الذى لا يميز بين الجبهة

الاستراتيجية والجبهات التكتيكية ، أو بين الجبهة العامة والجبهات النوعية ... الخ . والبعض أيضا لديه تصور « مثالى » للغاية عن بناء الجبهة ، فهو لا يتخيلها الا جبهة طبقية ، ومن ثم لا يعترف بأية دعوة لبناء الجبهة قبل نضوج الحياة الحزبية فى مصر ، وهو بهذا يضع المهمة الحزبية فى تصادم مع المهمة الجبهوية اذ لم يستوعب بعد العلاقة الجدلية الخصبية بين الاثنتين ، وبالذات فى ظروف بلدنا .

واخرون فى الجهة المقابلة يسعون وراء العلاقات والأشكال الجبهوية بأى ثمن ومع اى كان ، ويقدمون فى سبيل ذلك على تنازلات فى الفكر والسياسة والقيادة هم أغنى ما يكونوا عنها ، كما انحصرت العملية الجبهوية فى اذهان البعض فى التحالفات المعقودة مع الزعامات البرجوازية وقيادات الأحزاب القانونية ، وهو مفهوم فوقى قصير النظر لا يعطى الاهتمام الواجب للنقابات وبناء الاتحادات الديمقراطية للفلاحين والشباب والنساء والمثقفين ... الخ رغم أن التحالف هنا أقل عرضة للتخاذل والانهيار ويعبر بصورة مباشرة عن التحالف الطبقى المنشود (خاصة الحلف العمالى الفلاحى) .

كما تتجلى الرؤية الجامدة عندما تتصدى بعض القوى اليسارية لتقييم الفصائل السياسية العاملة على الساحة المصرية ... فمثلا يقيم البعض حزب الوفد وكأنه ما زال حزب ١٩٥١ ، أو النظر للتيار الناصرى من زاوية واحدة هى موقف سلطة يوليو من

الديمقراطية ، أو التعامل مع التيارات الدينية بالجملة دون تمييزا بينها أو التمييز بين قياداتها وقواعدها ... وهلم جرا .

واذا كان من الخطأ محاولة تلوين الواقع وتزييفه لينسجم مع الصياغات النظرية « تامة الصنع » وكذا من الخطر التسعى لتكرار تجارب الشعوب الأخرى دون مراعاة للسمات الوطنية الخاصة والظروف التاريخية الملموسة .. فان هذا يتجسد فى أوضح صوره فى مسألة الجبهة ، فالمبادىء النظرية العامة واستلهام التجارب الأخرى لا يكفيان وحدهما لبناء الجبهة .

يجب أن ننطلق فى تفكيرنا وعملنا من الظرف التاريخى والواقع الملموس لوطننا .. وداخل هذا توجد عوامل متنوعة متفاعلة تحدد التصور الصحيح للعمل الجبهوى ، نذكر منها : طبيعة المرحلة — شروط الوعى والتنظيم — الموقف التكتيكى — القوى السياسية والتيارات الفكرية المتواجدة ...

لهذا نقول أن الحركة الوطنية تقف أمام محك اختبار جدى لعبقريتها ومرونتها ازاء الظروف وقدرتها على ابداع البرامج و « الأشكال المصرية » الخاصة فى ميدان العمل الجبهوى .

* ومن المعارك التى استنزفت وقتا وجهدا طوال السنوات العشر الماضية : المعركة حامية الوطيس حول **الموقف الصحيح من حزب التجمع .**

ورغم أن قسما كبيرا من الذين هاجموا التجمع منذ ولادتـه ووصـموه « الديـكورية » واليمنية قد ادركتهم حقائق الصراع وتطوراته ، حتى ان كثيرا منهم قد انتهى الى طلب عضويته ، الا أن الخلاف ما زال دائرا ، بل انه يجرى داخل صفوف التجمع ذاته حول هويته ومواقفه .

ومما يثير الأسف — ولا مانع من الاندهاش والريبة ايضا — الموقف بالغ العداء الذى تتخذه بعض اتجاهات اليسار من التجمع ، وذلك الى حد اتهامها له بوراثة الشمولية الناصرية ، والتسوية بينه وبين الحزب الوطنى ، ومن ثم دعوتها الى عقد التحالف مع حزب الوفد — أساسا — وتأييـده فى الانتخابات والمناسبات الجماهيرية .

والى جوار هؤلاء وهؤلاء هناك كتلة كبيرة نوعا ما تعانى من الحيرة والاضطراب ازاء التجمع ، فهم لا يستطيعون ادارة الظهر لمواقفه التقدمية وتمرده على الدور الذى تصوره السادات له ، وكذلك لا يمكنهم ممارسة أعمال جماهيرية أو جبهوية مستقلة يعتد بها دون التحرك فى الاطار العام المحيط بالتجمع . وهم فى الوقت نفسه يجترون اثقال موقفهم « التاريخى » المعادى لقيام التجمع وحملاتهم التشهيرية ضده . ومن المفارقات التى تذكر فى هذا الشأن أن الذين حذروا — عند قيام التجمع — من خطره على قيادة الحركة الجماهيرية ، نراهم تتركز انتقاداتهم له اليوم على « تقاعسه » فى المعارك الجماهيرية المحتدمة .

وللتخلص من هذه الحيرة يقنع البعض باطلاق التحليلات لطبيعة التجمع دون سند نظرى أو سياسى (مثل وصف التجمع بأنه « حزب برجوازى صغير) . والبعض الآخر يصمت ويرضى بصمته ولا يشعر بأية ضرورة لتحديد موقف حاسم من التجمع ويتعامل معه بالقطعة .

ان التجمع لا يمكنه بطبيعة الحال أن يكون بديلا عن حزب الطبقة العاملة ، وهو لا يدعى ذلك رسميا ، كما أنه ليس ولن يكون الحزب الوحيد لليسار المصرى « العريض » . وقبل ذلك كله فان صيغته « الجبهوية » وطبيعته « القانونية » لا تسمحان بأن تتسق مواقفه على الدوام مع ما يفترض وينتظر من الحزب الطليعى القائد وكل ما يتعلق به يجب أن يعالج من هذه الزاوية .

* والخلافات حول **الصراع العربى — الصهيونى** مجال آخر للجدل العنيف . وهى صورة طبق الأصل من الخلافات ذاتها المطروحة فى الساحتين الفلسطينية والعربية .

وأهمها الخلاف حول شعار « دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية » ، فهناك من يرفضون أية امكانية « لتجزئته » أو « مرحلته » ويرون فى ذلك محض تسليم وتفريط .. لذا فهم يرفضون المناداة « بالدولة الفلسطينية الوطنية على كل جزء يتحرر من أرض فلسطين » ويناهضون كل « الحلول السلمية » لأنها تنطوى « بالضرورة » على الاعتراف باسرائيل والتخلى عن البندقية .

وهذا يجر الى خلاف آخر حول من له حق صياغة استراتيجية وتكتيكات الثورة الفلسطينية . واذا كنا بالطبع لا نقبل اى انحراف

عن النهج الديمقراطى والجبهوى فى ادارة شئون منظمة التحرير الفلسطينية ــ حيث نعتبر جماعية القيادة وديمقراطية القرار من أهم مقومات الشرعية الثورية ــ الا أننا فى الوقت نفسه لا نرحب باستخدام ذلك ذريعة لانتزاع حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى من الشعب الفلسطينى نفسه .

ومن ناحية أخرى لا يرى البعض فى اسرائيل شيئا أكثر من مجرد « ثكنة عسكرية » ، ولا يعترفون بأى دور ديمقراطى لمن يقبل العيش (ولو مجبرا) تحت شعار نجمة داود ، ويسفهون أو يتجاهلون نضال العرب واليهود غير العنصريين داخل الأراضى المحتلة منذ ١٩٤٨ لأنهم يخدمون فى الجيش ويشاركون فى انتخابات الكنيست ويتعاطون الحياة فى الدولة الصهيونية .. وهكذا لا يرون أية فائدة ــ ولو تكتيكية ــ ترجى من أى صراع يجرى داخلها حتى ليبدو الأمر كأنها مجتمع بلا طبقات .. ولم لا ؟ أليست مجرد ثكنة ؟ ! .

وبمنطق هذا الرأى ليس أمام اليهودى فى اسرائيل الا أن يتمسك بصهيونيته أو يغادر الى حيث ألقت ، حتى وان كان من مواليد فلسطين ، وبهذا يعتذر التاريخ عن أخطائه !! فالثقة مفقودة فى أن يتحول أولئك البشر عن العنصرية طالما ظلوا يهودا وطالما لم يغادروا (ويدعون أن هذه رؤية جدلية) . وبالمقابل مطلوب من العرب الصامدين هناك ألا يتعاملوا مع معادلات الحياة السياسية وأن يمتنعوا عن تأييد « الحزب الشيوعى » ، وبالتالى لا يبقى

أمامهم سوى انتهاج طريق الكفاح المسلح وحده أو — أضعف الايمان — انتظار المدد من الخارج .. مهما طال أمد الانتظار .

كما تنتشر عند فريق من أصحاب هذا الرأى فكرة بالغة الغرابة مؤداها استحالة انتصار الثورة الوطنية فى أى بلد عربى طالما بقيت المؤسسة العسكرية الصهيونية ، وهى مقولة تستخدم بقوة للتدخل فى صميم شئون الثورة الفلسطينية وتكريس فكرة « دفع الثورة من الخارج » . وبالاضافة الى كونها فكرة تروتسكية واضحة ، فضلا عن تأثرها بالطرح القومى البرجوازى ، فانها تعكس تجاهلا لموازين القوى العالمية والاقليمية واحتمالاتها ، كما تعكس ضعف الثقة بالطاقات الثورية عند الشعوب .

ومن ذيول هذا الخلاف : الجدل الذى لا ينتهى حول الموقف السوفييتى من قضية فلسطين . ويتعرض هذا الموقف لمزايدات ونيران « يسارية » عنيفة يغفل أصحابها الحقيقة الموضوعية المتلخصة فى كون السوفيت قوة من « خارج المنطقة » وأن عليهم أن يتحركوا فى حدود الواقع لا الأمانى ، وأن يتعاملوا مع موازين قوة حقيقية لا مفترضة . ومن هنا فان اى قرار أو موقف سوفييتى ينبغى النظر اليه فى ضوء ظرفه الزمنى المحدد . وبعد ذلك ايضا تبقى مساحة معقولة للخطأ فى التقدير .

واذا كان الطابع الفكرى والاستراتيجى يغلب على نقاط الاختلاف السابقة .. فان الخلاف حول طرق الكفاح يكتسب ابعادا لا تقل خطرا أو اهمية .

ان تكامل وتتابع أساليب وأشكال النضال هو من بديهيات علم الثورة . فليس العنف على الدوام عملا ثوريا ولا يمكن تجاهل فعالية الأساليب السلمية والمشروعة فى أحيان بعينها . بيد أن انبهار البعض أمام التجربة الفيتنامية — وهى جديرة حقا بذلك — وغيرها .. قد جعلهم يحولون مقولة « حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد » الى صنم مقدس ومفتاح سحرى لحل جميع المشكلات . ووصل الأمر عند قسم منهم الى اختزال هذه الحرب الى مجرد « حرب عصابات » رغم اتساع وشمول مفهومها عن ذلك بكثير ، ومما يلفت النظر أن الداعين لحرب التحرير الشعبية يعالجونها فى غموض شديد وبعزل متعمد عن علاقتها بمسألة السلطة فى مصر .

ان ثورية أو رجعية هذا أو ذاك من أساليب النضال رهين بملائمته لموازين القوى ودرجة احتدام الصراع والمزاج النفسى للجماهير ... الخ .

ومع ذلك لا يصح أن يقنع أحد بالحديث عن تكامل أساليب النضال ثم يضعها كلها معا فى جعبة واحدة دون تحديد أيها الحاسم فى كل مرحلة تكتيكية . غير أن أنصار الحرب الشعبية يسيئون تفسير ما تدعو اليه الكلاسيكيات من ضرورة تحديد « مركز الثقل » فى أساليب وطرق النضال ، فنراهم يعالجون مسالة مركز الثقل هذه بطريقة « المتوسط الحسابى » — !! — لمجمل المراحل التكتيكية داخل الاستراتيجية بأكملها .. وهذا نموذج سافر للخلط بين الشعارات العملية التنفيذية والشعارات الدعائية .

* * *

وعموما يمكن أن نخلص الى أن التركيب الطبقى لقيادات اليسار المصرى يقف ايضا خلف هذا الركام من ضجيج المناقشات التى تهدر الطاقات وتستنزف الجهود ، وكذا العجز عن ادارة مبدئية ناجعة للصراع الفكرى . كما أن اليسار المصرى لم يزل بعد عاجزا عن اكتشاف الأساليب الجماهيرية الفعالة لمواجهة الصهيونية فى الحقبة الجديدة التى بدأت بعد زيارة السادات للقدس وما تلاها من معاهدة السلام وتطبيع العلاقات مع الدولة الصهيونية ، وكذا اساليب مواجهة الاستعمار الجديد الذى يرتكز أساسا على الأشكال الاقتصادية والثقافية ويهتم بتشجيع واسناد انماط جديدة من الراسمالية المحلية تكون عالة على الجهاز الانتاجى المحلى وتربط مصالحها فى النهب والفساد والمضاربة والسمسرة وفرض الاتاوات بحماية الاستعمال الجديد من خلال ضمان استمرار علاقات التبعية .

رابعا : عدم الاستفادة المثلى من **اشكال النضال** المتاحة ، المتاحة ، فضلا عن عدم ابداع اشكال جديدة تتماشى مع متطلبات النضال وظروفه المتغيرة ، وتتفق مع السمات الخاصة بالواقع المصرى .

ان البعض يقصر سمة « الثورية » على الأشكال « المنتزعة » ويرى شبح الانتهازية فى كل الأشكال « المسموح بها » .... وهكذا يدفعون انفسهم نحو المزيد من العزلة .

والبعض الآخر كاد يرهن وجوده ومستقبله باشكال سمح بها تحت ظروف معينة ولأهداف محددة ومن ثم فان ديمومتها ليست

مرا مفروغا منه . وقد لا يكف هذا البعض عن اعلان تمسكه بالموقف الصحيح من هذه الأشكال ، الا أنه عمليا يسلم القياد التام لها شيئا فشيئا . كما أن الحرص على الأشكال المكتسبة قد يدفعهم الى المبالغة فى حمايتها والنكوص عن دفعها فى معارك ومواقف معينة ، وفاتهم أن دفعها فى هذه المعارك أفضل سبيل لتقويتها وجمهرتها .

ونضيف أن ابتداع الأشكال الجديدة من النضال الجماهيرى هو واحد من أهم ميادين اختبار حيوية الحركات التقدمية . غير أن هذه الأشكال لا تخترع فى الغرف المغلقة أو بمجرد اعمال الذهن الفردى والجماعى ، وانما تجىء ثمرة الانغماس فى الحياة الحياة الشعبية والمتابعة الدقيقة والذكية لمتغيرات الحياة السياسية والاجتماعية .

خامسا : تعانى **دعاية اليسار** من ازمة خاصة سواء على مستوى المضمون أو الأدوات* .

فهى دعاية تغلب عليها النزعة الدفاعية التبريرية ، وما زالت اضعف من شن هجوم ساحق على القوى والأفكار المعادية . كما أنها تهتم بالجانب الوطنى الديمقراطى العام على حساب الجانب الطبقى الخاص ، ويلاحظ أيضا ارتفاع اسلوبها فوق وعى ومعارف الجمهور وافتقاد اللغة المشتركة معه ، واعطاء الاهتمام الزائد للقضايا النظرية أو العموميات دون امتلاك القدرة المناسبة على الغوص المباشر فى هموم الجماهير ومشاكلها ثم اتخاذ ذلك منطلقا للتعميم والتنظير .

ولا يفوتنا التأكيد على أن المهام الملقاة على عاتق الدعاية اليسارية بالغة الثقل وتتزايد وتتنوع باطراد . تكفي الاشارة الى تقاعس القوى الوطنية الأخرى عن الاضطلاع بدور مناسب في قضايا هامة جدا مثل : التحرر الوطني من الاستعمار الجديد — التحول الديمقراطي الشامل والعميق وأهمية العمل الجبهوي المشترك — مواجهة الدعاوى المناهضة للعلمانية ... الخ .

ومن ناحية أخرى فان الامكانيات الدعائية المسموح بها لليسار بالغة التواضع بالمقارنة بالامكانيات الهائلة المتاحة للبرجوازية . كما أن اليسار لا يطور امكانياته بشكل مناسب ولا يجتهد بقدر كاف لاكتشاف وتطوير أدوات جديدة تكون مزيجا بين الأساليب الشعبية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الاتصال .

نصيب الآخرين

من عوامل الأزمة

الفرضية الرئيسية التي نقدمها في هذا الكتيب هي أن أزمة حركة التحرر الوطني في مصر هي بالأساس **أزمة ذاتية** ، ولا يمكن ارجاع السبب الرئيسي لهذه الأزمة الى مجرد كثافة الهجوم الاستعماري والرجعي ، رغم ما لهذا من أهمية كبيرة . فنحن نرى السبب الرئيسي في أزمة اليسار ، القيادة المفترضة وقاطرة الحركة الوطنية المصرية . اذ أن وعي القيادة بدورها وخروجها من أزماتها الخاصة هو السبيل الى اجتذاب الفصائل الأخرى بقوة الى ساحة المواجهة ، ومن ثم انطلاق الحركة ككل .

الا ان هذا لا يعفى تلك القوى الأخرى من مسئوليتها عــن جانب لا يستهان به أبدا من عوامل صنع هذه الأزمة . فكثيرا ما كانت أخطاؤها وتراجعاتها ومناوراتها سببا لتعثر الجهــود الوطنية العامة . وهـــكذا نفهم الاســـهام المتبادلة فى صـــنع الأزمة .

ولنعالج الأمر بشىء يسير من التفصيل .

أولا : احزاب المعارضة القانونية :

لم تتمكن هذه الأحزاب من تسييس القرية والمدينة بالقــدر الذى كانت تريده ، كما أنها لم ولن تستطيع استيعاب مجمــل التيارات السياسية الوطنية فى مصر . ولذلك أسباب عديدة تتعلق بملابسات النشأة وضعف الثقة فى جدية النــوايا الرسمية ازاء الديمقراطية ، وكذا الاحباط الذى ينتاب الجماهير والطلائع أمــام اصلاحية البرامج وعدم جذريتها ، فضلا عن مواقف الانحياز الى جوهر السياسات العامة للحــكم فى بعض الأوقات الحاسمة .

وننوه الى اننا ســـوف نتعرض لأحزاب المعارضـــة الثــلاثه الرئيسية ، وسنتجاوز الحديث عن حزبى « الأحرار » و « الأمة » ، حيث أنهما حزبان شكليان وهامشيان للغاية ، وتــكاد تنحصر قيمتهما « السياسية » فى سعى بعض الاتجاهات الاسلامية ذات الميول السعودية للسيطرة على صحفها وسلطة القرار فيها . واى دور سياسى ذى شأن متوقع لهما لن يكون الا من خلال هذا المنظــور .

(حــزب التجمــع) :

لا جدال فى أنه أصلب أحزاب المعارضة القانونية فى مواجهة سياسات التبعية والقمع والافقار ، وقد حاول قدر امكانه التمسك بمواقفه المبدئية الثابتة رغم كل ما تعرض له من ضغوط وما دفعه أعضاؤه من تضحيات . وفى بعض الأحيان حمل الحزب العبء الأكبر من هموم الحركة الوطنية ووقف موقفا نضاليا وديمقراطيا أصيلا من مساعدة الاتجاهات الوطنية والتقدمية خارجه . وهو أيضا الحزب المعارض الوحيد — بين الأحزاب الثلاثة — الذى يمتلك حدا أدنى يعتد به من المبادىء التنظيمية والهياكل القيادية .

— غير أن عنف الهجوم الحكومى عليه ، وتقصير القــوى الوطنية الأخرى عن تعضيده ومساندته ، قد أجبراه أحيانا على الانسحاب الى المقرات والانهماك فى النشاط الداخلى . وتــكمن خطورة ذلك فى تربية أجيال جديدة على منهج العمل « الشكلى » غير الجماهيرى والتردد والتحفظ ازاء استخدام أساليب جريئة فى العمل حينما يحين وقتها .

— ورغم الجهود الكبيرة التى بذلها ، لم ينجح التجمع فى اجتذاب الكتلة الأساسية من التيار الناصرى ، وذلك لأسباب تتعلق بهذا التيار قبل أى شىء آخر . كما تتحمل قيادة التجمع مسئولية عدم تهيئة المناخ التنظيمى اللازم للاحتفاظ بالكثير من الكوادر الناصرية داخله . ولا شك أن تلك خسارة كبيرة لفكرة « التجمع » ذاتها .

ـ ونظرا لصيغة التجمع المعقدة والجديدة الى حد ما على تاريخ الحياة السياسية المصرية ، فقد حرصت قيادة التجمع على ارضاء كافة الأطراف داخله ، وأحيانا يكون ذلك على حســـاب وضوح المواقف واستقامتها ، ويبــدو هذا واضــحا من بعض الصياغات التوفيقية فى برنامج الحزب وتقاريره السياسية ، وتؤدى هذه النزعة التوفيقية الى التشوش الفــكرى والسياسى واثارة السخط عند معظم قواعده حيال التوجهات اليمنية التى تفرخها عمليات التوفيق . وهناك خطأ متكرر تقع فيه قيادة التجمع ، وهو اصرارها على الاحتفاظ ببعض الكوادر اليمنية بهدف قطع طريق الرجعة عليهم ، وهى لهذا تقدم لهم التنازل تلو التنازل باعتبارهم رموزا سياسية هامة ... غير أن التجربة تثبت فشل هذه المحاولات معهم ، فهم فى النهاية يصرون على الانسلاخ وحينئذ ينكشف وجههم اليمينى السافر ويتضح وزنهم السياسى الحقيقى .

ـ وتدفع بعض عضوية التجمع (الجديدة خاصة) فى اتجاه غير سليم هو محاولة تعميق « الطابع الحزبى » له ، بمعنى السـعى لبناء فكر مستقل له « الفكر التجمعى » ودعوة الأعضاء الى نبــذ الانتماءات القديمة ... وفضلا عن عدم واقعية هذه المحاولة فانها تشـــكل خطورة على صيغة التعدد داخل التجمع وتؤدى الى المزيد من ازدهار النزعة التوفيقية .

ـ وكان مأمولا أن ينجح التجمع فى بلورة وتشجيع تيار دينى مستنير (اسلامى ومسيحى) لمواجهة غلواء الهوس الدينى ، وليطرح

منظورا اجتماعيا متقدما يتناسب مع متطلبات النضـــال الوطنى والطبقى .. غير أنه لم ينجح فى اكتساب العديد من القيادات الدينية المستنيرة خارجه لأسباب ذاتية تتعلق بها ، أهمها الاشفاق من الهجوم الغوغائى على التجمع . كما أن القيادات الدينية بالتجمع لم تعط هذه المهمة الاهتمام الكافى ، فأصبح الأمر لا يتعدى الندوات فى المواسم الدينية المختلفة والمقالات المتفرقة فى صحيفة الحـــزب ، والتى لا ينتظمها توجه ايدولوجى مجدد .

— ولقد أعطى التجمع للعمل الجبهوى اهتماما كبيرا ، وظـــل متمسكا بشعار « جبهة الانقاذ الوطنى » حتى عندما كان الآخرون يديرون ظهورهم للعمل المشترك ، وبادر التجمع دوما بطرح البرامج والنقاط الجبهوية وشارك بدأب فى كل الأشكال الجبهوية المتاحة ، ولكن يؤخذ على هذا الجهد أنه مكرس لبناء الجبهة « من أعلى » ويعطى اهتماما أعظم للزعامات والرموز ، وهو ما جعل أغـــلب تلك الأعمال الجبهوية خاضعة للمساومة والابتزاز وعرضة للانهيار عند أول أزمة . غـــير أن التجمع قد خطا خطوة كبيرة فى بنـــاء الجبهة « من أسفل » عندما أعطى دفعات قوية لانشاء « إتحاد الفلاحين » .

— أما صحيفة « الأهالى » فرغم الدور الريادى الذى تلعبه وسط صحافة المعارضة المصرية ، الا أن هناك أوجه قصور رئيسية تؤثر بالسلب على هذا الدور . وبايجاز شديد نقول أن « الأهالى » ما زالت بعيدة عن تمثل نمط « الصحافة الشعبية » ، فالمعارك

الطبقية والاقليمية المباشرة غائبة عن صفحاتها أو تبدو شاحبة مهملة ، والاهتمامات السائدة هى اهتمامات مثقفى العاصمة . ومن الواضح ضيق دائرة كتاب ومحررى الجريدة تحت دعوى « الفن الصحفى » ، وهى لا تشجع أعضاء الحزب على ممارسة هذا « الفن » ... ولعضوية التجمع تجارب مريرة مع الجريدة فيها ســواء على مســتوى المقــال أو التحقيــق أو الخبــر ، رغم ان هؤلاء هم المناضلون الذين يجب على جريدتهم أن تقدمهم للجماهير . ومن ناحية اخرى دخلت « الأهالى » فى منافسة غير صحية مع صحيفة « الوفد » جعلتها تفقد بعضا من رصانتها وجديتها .

(حــزب العمــل) :

لعب هذا الحزب دورا وطنيا لا بأس به بالمرة خلال الفتــرة الأخيرة من حكم السادات ، لكن هذا الدور متقلص الآن الى حد ما لأسباب عديدة داخل وخارج الحزب .

ــ والحزب غير متجانس فى تركيبته الداخلية ، ولا تحكمه خطوط فكرية واحدة ، ويفتقر الى المبادىء التنظيمية المحددة . ولهذا وذاك اتسمت مواقفه بالتردد والتذبذب والتشوش . أحيانا يقبل على العمل الجبهوى وأحيانا أخرى يتهرب منه ، وبعدما يهاجم السلطة لتزوير الانتخابات يعود ليقبل تعيين أعضائه فى مجلس الشعب الناتج عن هذه الانتخابات ....

— ويمر الحزب الآن بأزمــة داخلية عنيفة لأسباب منهــا الموضوعى ومنها الذاتى والشخصى ، ولا توجد قنوات صحية لادارة الصراع وفرز المواقف . وفى ظرف كهذا ليس غريبا أن تنكمش قاعدته المنظمة ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار عودة حزب الوفد واحتمالات قيام الحزب الناصرى وكذلك كيف كان حزب العمل يقبل فى صفوفه كل القادمين اليه — بمن فيهم القادمين من الحزب الحاكم — وهؤلاء اثاروا داخله من المشاكل والصراعات اللامبدئية اكثر من الفائدة الجماهيرية التى عادت على الحــزب من دخولهم .

— وتحاول قيادة الحزب الخروج من هذه الازمة بفتح الأبواب أمام شباب الجماعات الاسلامية ، وتسعى فى الوقت نفسه لتوسيع عضوية العناصر .. وهذا بدوره يدوره يجلب الى الحزب المزيد من المتناقضات التى لاحل لها سوى « التوليف الفكرى » .. وهو بحد ذاته من مشاكل الحزب المستعصية . والاتجاه الصاعد الآن فى الحزب هو اتجاه « التراثيين الجدد » الذين يعتبرون انفسهم الأقرب الى فكر « مصر الفتاة » والقادرين وحدهم على أن يصهروا فى بوتقة واحدة النزعة الأصولية الاسلامية والتوجه القومى العربى والنضال ضد الأستعمار وأفكار العدل الاجتماعى ..

— وتربى الأجيال الجديدة فى الحــزب على غذاء شــديد النرجسية ، بل واحيانا ما تزرع نزعات مرضــية مثل العــداء للشيوعية ..وليس بعيدا عن الأذهان المقال « التاريخى » الذى

نشره رئيس الحزب عشية الانتخابات النيابية الأخيرة وهاجم فيه الماركسية بعنف وافتراء ، وكذا العديد من المقالات التى تنحو نفس هذا المنحى .

— أما جريدة الحزب فهى تعكس وضع الحزب بصدق . وكانت قد وصلت أواخر ١٩٨٥ الى حالة متخلفة (على مستوى الأسلوب وأحيانا المضمون) عدا بعض الاستثناءات القيمة ، غير أن اتجاه « التراثيين الجدد » قد أحكم أخيرا قبضته على الجريدة فأصبح لها لون سائد مميز ، ومع ذلك فلا يعول كثيرا على أن توجه الجريدة الوعى الوطنى والديمقراطى التوجيه الراديكالى السليم فى كل المواقف والأوقات . والميزة التى تحسب « للشعب » على حساب « الأهالى » هى وضوح طابعها الحزبى ، وان يصل الأمر أحيانا حد الافراط .

— واذا كان هذا هو نصيب حزب العمل من الأزمة العامة للحركة الوطنية ، فاننا لا نتوقع أن يخرج الحزب قريبا من أزمته الخاصة ، وبالتالى ستظل جهوده وطاقاته معطلة أو مشوشة أو غير متناغمة تماما مع حركة اليسار بالذات .

(حزب الوفد) :

يجب أن يكون واضحا اننا لا نضع هذا الحزب — ككتلة واحدة وقمة وقاعدة — فى صفوف الحركة الوطنية ، كما أننا فى الوقت ذاته لا نؤيد تلك النظرة المتسرعة التى تغفل انضمام الكثير من

شباب المهنيين والطلاب والمثقفين ... وغيرهم من عناصر وطنية ديمقراطية لصفوف الوفد ، أو تأييدهم له فى ظل الأوضاع العامة الراهنة للحركة الوطنية المصرية .

كما لا يمكن التغاضى عن التأثيرات العنيفة التى أحدثتها عودة الوفد ومناوراته على مجمل الحركة الوطنية . فكثير من الذين لا ينتمون للوفد طبقيا ويتسمون بانخفاض وعيهم السياسى .. نظروا اليه فى ضوء هالته التاريخية دون فهم أن « مياها كثيرة مرت من تحت الجسر » . وقد وضع الوفد القوى الوطنية فى مأزق بالغ الصعوبة حينما بادر منفردا بقبول دخول الانتخابات النيابية على أساس قانون القائمه النسبيه المشروطة . كما أن تحالفه مع تيار الأخوان المسلمين قد أحدث وقتها تغيير مفاجئا فى الخريطة السياسية .

— ان قيادة الوفد اليمينيه قد أدارت ظهرها بهذا التحالف لكل ميراثه العلمانى وأعطت زخما جديدا لفكرة الحكم الدينى ، خصوصا وأن التيار المخلص لتراث الوفد العلمانى التقليدى ليس قويا ولا موحدا بما فيه الكفاية لمواجهة هذا الموقف الانتهازى من رئاسة الحزب .

— ويقدم حزب الوفد صورة زائفة للمعارضة ، فهو يستدرج أنصاره وقراء جريدته للصراعات الثانوية والتافهة . وموقفه من القضية الوطنية يساعد على تشويه وتسطيح وعى الجماهير ،

فهو مثلا لا يدعو الى الغاء اتفاقيات « كامب ديفيد » لأنها فى نظره أصبحت « منعدمة » — ! — ، وهو يصمت تماما أمام النفوذ السياسى والعسكرى الأمريكى فى مصر . أما عن موقفه من التبعية والأزمة الاقتصادية فهو يتطابق بوضوح مع مصالح الكومبرادور والسماسرة والمضاربين والراسمالية الكبيرة بوجه عام ، وذلك وسط ضجة اعلامية ضد « الانغلال » و « اللومى الناصرى » .

— وحتى تراث الوفد الليبرالى .. تتنكر صحيفته له من خلال حملتها شبه « المكارثية » ضد ما تسميه تغلغل الشيوعيين والناصريين داخل أجهزة الاعلام ، بل وجهاز الحكم نفسه !! .

— وترفض قيادة الوفد ، ولعلها تحبط ، اية امكانية للأعمال المشتركة مع قوى المعارضة الاخرى . وفى الوقت نفسه يحاول الحزب أن يقدم نفسه « جسرا للتعايش والتصالح » بين النظام والأخوان المسلمين .

— ورغم هذه المشكلات التى خلقتها عودة الوفد بهذه الصورة أمام الحركة الوطنية ، الا أن انتهازية قيادته ورجعية كفيلة بتعرية مناوراتها وصخبها الدعائى المزيف .. ورغم الامكانيات المادية الهائلة لديه ، وسوف يساعد على ذلك : تفاقم تناقضات الحزب الداخلية وافتقاده لأية هياكل تنظيمية قاعدية حقيقية وسيادة مبدأ الولاء الشخصى لرئيس الحزب .... الخ .

ثانيا : التيارات السياسية غير المنظمة قانونا :

من المفروغ منه ان واحدا من اهم عوامل تعثر وانتكاس الحركة الوطنية فى العقود الأخيرة هو تخلف الشرط التنظيمى للجماهير الشعبية وقواها السياسية المعبرة عنها . فهناك اتجاهات لها ثقلها المعترف به لكنها محرومة من حق التنظيم الحزبى بمقتضى التشريعات المصادرة للحريات . ومن ثم فان اسهامات هذه الاتجاهات فى النضال الوطنى لا تأتى منتظمة متسقة ، بل وكثيرا ما يغلب على أنشطتها السعى لاثبات الذات وابراز الهوية المستقلة . كما أن تعطيل تطورها الديمقراطى يؤدي كثيرا الى حرمانها من المشاركة المباشرة فى الحياة السياسية . وبالتالى حرمانها من توسيع صفوفها وتطوير برامجها واساليبها وتصحيح شعاراتها ...

واذا كان هذا الوضع فى حد ذاته يعد اسهاما مباشرا فى الأزمة العامة للحركة الوطنية ، فان بعض ممارسات هذه القوى تدفع فى اتجاه المزيد .

(القوى الناصرية) :

لا شك أن التيار الناصرى من أهم تيارات الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم فان معاناة هذا التيار من الناحية التنظيمية تلقى بظلال ثقيلة على الحركة الوطنية ككل ، فمن الطبيعى أن تكون اسهامات القوى غير المنظمة شاحبة ومشوشة .

غير أنه مما يزيد أزمة هذا التيار تعقيدا : تفاوت وتمايز الأفكار

والمواقف والخبرات داخله .. فهو يمتد من عناصر ارتضت حزب مصر والحزب الوطنى (فى وقت معين على الأقل) الى عناصر تنتقد مواقف التجمع « اليمينية » مرورا بشتى المواقف والدرجات .

وفى رأينا الخاص أن سعى التيارات الناصرية لبناء حزب واحد يجمعها كلها معا هو عمل غير علمى وغير مبدئى ونتائجه ستكون وخيمة على « يسار الناصرية » ، حيث أنه سيضطر الى الدخول فى تنظيم واحد مع عناصر بينه وبينها تناقضات أعمق من خلافاته مع التجمع مثلا .

واذا كنا نرى فى « يسار الناصرية » حليفا جيدا وقويا لليسار الماركسى ، الا أنه هو الآخر يعانى من أزمته الخاصة جدا :

* فأغلب قياداته من الشباب الذين أفرزتهم الحركة الطلابية فى السبعينات ، وهؤلاء لن يستطيعوا بسلاسة نيل مركز الثقل داخل قيادة الحزب الناصرى .

* وهم أيضا يعانون من ضعف ظاهر فى القدرات التنظيمية الحزبية والخبرات الجماهيرية .

* وتحاول قيادات الشباب اليسارى الناصرى أن تضع اطارا نظريا عاما للحركة الناصرية تحت ضغط الرغبة العارمة فى التميز عن الماركسية ، غير أن جهودهم فى هذا السبيل ما زالت أوليــة للغاية حيث انها تواجه المآزق الفكرية اهمها :

— ما هو الموقف الاستراتيجى والنهائى من الملكية الخاصة

لوسائل الانتاج ؟ وما هو مفهوم الاستغلال وما علاقته بالملكية الخاصة ؟ وما هو دور « الراسمالية » فى التحول الاشتراكى ؟ وما هى التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التى سيتطور اليها المجتمع الاشتراكى ؟

— متى وكيف يمكن للصراع الطبقى أن يجرى سلميا ؟

— ما هى العلاقة الصحيحة بين خصوصية القضايا الوطنية وعمومية القضايا القومية العربية ؟

— ما هى علاقة الاسلام بالقومية العربية ؟ وما هو الموقف من العلمانية ؟

— ما هو شكل التنظيم القومى الثورى الأمثل وما هى قواه الطبقية ؟

— من هم حلفاء الناصرية طبقيا وسياسيا ؟ وما هو الشكل المطروح للوحدة معهم ؟

— كيف يمكن تحويل مقولة الثورة الشاملة (حرية واشتراكية ووحدة) الى واجبات مرحلية تكتيكية ؟

وهلم جرا ....

وسيكون على « يسار الناصرية » الذى يقترب قطاع كبير منه — عمليا — من الفكر الاشتراكى العلمى .. أن يجيب على هذه الأسئلة وغيرها ، مراعيا انه لا يبدأ من نقطة الصفر وانما يستكمل مواثيق ثورة يوليو لأن شرعيته التاريخية تكمن فى هذا

الالتزام ، وشريطة أن يلتزم فى ذلك كله بالوضوح الفكرى وعـــدم الارتكان الى الصياغات الغامضة المطاطة التى تفضى الى سيادة الروح البراجماتية .

وفى ظل انغماس التيار الناصرى — ككل — فى الصراع من أجل تحقيق ذاته وانشاء حزبه المستقل .. فاننا نلاحظ فى السنوات الأخيرة بعض الممارسات السلبية التى يمكن ايجازها فى الآتى :

* ارتفاع نغمة العداء (وليس مجرد التمايز) للماركسية حتى عند بعض العناصر الراديكالية .

* الموقف غير الودى تجاه حزب التجمع ودعوة أعضائه من الناصريين الى الخروج منه لأنه « لن يكون هناك ناصرى خارج الحزب الناصرى » .

* عدم المرونة فى مجال الجبهات التكتيكية ، حيث يستبعد الناصريون ويرفضون أية امـــكانية للقاء المشـــترك مع تيارات بعينهـــا .

* التعالى فـــوق التيارات الوطنية الأخرى ووصمها جميعا باللاجماهيرية وأن التيار الناصرى هو الوحيد المعبر عن نبض وارادة الشعب .

* الانشغال بالمعارك الجماهيرية المتقادمة وسيادة نزعة التبرير والدفاع عن سلبيات قيادة ثورة يوليو (خصوصا فيما يتعلق بالحريات والديمقراطية) .

* أما عن المستقبل القريب فلا نعتقد أنه سوف يسمح بقيام حزب ناصرى (ينافس الحزب الوطنى وقيادته على استخدام « كارت يوليو » ويضاهى التجمع فى « يساريته ») فى غير ظروف المد الجماهيرى الديمقراطى ، وطالما لم تكن قيادته مستعدة للتفاهم والمساومة . ونعتقد أن أى حديث عن استقلال القضاء المصرى يجب أن يراعى أيضا المناخ السياسى القائم وموازين القوى السائدة .

وهكذا .. الى أن ينشأ الحزب الناصرى ستظل جهود هذا التيار مبعثرة وناقصة مما يؤدى الى اضاعة فرص تاريخية هامة . وذلك باستثناء الذين حافظوا على عضويتهم فى التجمع وتفاعلوا معه بصدق .

(الجماعات الاسلامية بما فيها الاخوان المسلمون) :

بصرف النظر عن ملابسات المساعدة الكبيرة التى نالتها هذه الجماعات من جراء تحالفها مع السادات فى سنوات حكمه الأولى ، فاننا نرى السبب الرئيسى لازدهارها خلال عقدين ونيف : فى الأزمة التى تمر بها القوى الوطنية العلمانية .

خصوصا اذا وضعنا فى الاعتبار تأثيرات الحقبة النفطية العربية على مصر وكذا الآثار المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادى على البرجوازية الصغيرة ، تلك التى تشكل منبعا رئيسيا للتيارات الدينية السلفية .

وتؤثر هذه الجماعات تأثيرا سلبيا هائلا على تقدم الحـــركة الوطنية ، حيث تواجه البرنامج الوطنى الديمقراطى بشعارات غضفاضة ذات مضمون سلفى ارتدادى وعواقب طائفية : « تطبيق الشريعة الاســـلامية » فى مواجهة التحـــرر الوطنى والتحـــول الديمقراطى والتقدم الاجتماعى ، « الخلافة الاسلامية » فى مواجهة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، « الاقتصاد الاسلامى » فى مواجهة تأميم رؤوس الأموال الأجنبية وتصفية ركائز الرأسمالية الكبيرة والشرائح الرأسمالية العميلة والناشـــطه فى المجـــالات الطفيلية .... الخ .

وتحت لواء هذا الابهام والغموض استطاعت تلك الجماعات سلخ قطاعات واسعة من القاعـــدة الاجتماعية للقوى الوطنيـــة والديمقراطية والتقدمية ، وجرها الى استحضار التراث والانخراط فى المعارك الثانوية (الخطـــيرة أحيانا) والانعزال عن القـــوى الوطنية العلمانية .

وبسبب حالة فكرية كهذه لا يمكن تجاهل أن الخريطة الفكرية والسياسية والتنظيمية لهـــذه الجماعات تشـــكل لوحة بالغـــة التعقيد .. بدءا من الطرق الصوفية ومرورا بجماعة الأخـــوان المسلمين وانتهاء بالتنظيمات الارهابية المسلحة . واذا كنا نلمس بوضوح دعم الرأسمالية التجارية وبعض القوى المصرفية وغيرها لهذا الاتجاه أو ذاك ، فيجب فى نفس الوقت أن نعترف بارتفـــاع « النبرة الاجتماعية » بدرجات متفاوتة عند قواعد الكثير من هـــذه

الجماعات . لهذا يصبح من الخطأ عدم دراسة تلك التناقضات بدقة ومراعاتها عند التعامل مع الاتجاهات الأسلامية .

ومن الطبيعى أن تقوى تلك الجماعات فى فترات الجزر والانحسار الوطنى ، لكننا نتوقع أن تفقد الكثير من تماسكها وتفوقها مع النهوض العام للحركة الوطنية الديمقراطية لانعدام قدرتها على تقديم الاجابات الثورية القاطعة للأسئلة المطروحة على المجتمع فى مثل تلك الظروف ، خصوصا اذا وضعنا فى الاعتبار النقاط التالية :

ـ استحالة اجتماع كل هذه الاتجاهات على برنامج موحد ، فضلا عن تهربها أصلا من طرح مواقف محددة من كافة جوانب الحياة الاجتماعية .

ـ التحالفات الشائكة التى اعتادت تلك الجماعات اقامتها مع السلطات وضد القوى الديمقراطية ، وما يستتبع ذلك من تشويه صورتها .

ـ مستوى الأداء التنظيمى داخل هذه الجماعات متخلف وتغلب عليه الزعامة الفردية التى لا تقبل بأقل من الطاعة المطلقة ، وليس هذا النوع من الأداء فعالا على الدوام . كما أن تعدد الجماعات يستتبعه تعدد الزعامات .

ـ الخلافات بين هذه الجماعات عديدة وبالغة الحدة وتصفى أحيانا بطرق ديماجوجية .

ـ كثيرا ما تجنح هذه الجماعات عند المنعطفات الحادة فى النضال الوطنى اما الى السلبية التامة أو محاولة انتزاع المكاسب الخاصة بها على حساب الفصائل الوطنية الأخرى .

– عادة ما يتداعى فكر هذه الجماعات الى الايمان بأسلوب القوة والارهاب ، وهو ما يضعها فى نهاية المطاف فى صدام مع حلفائها فى السلطة .

... غير أننا نعتقد أن الفرز الطبقى والسياسى داخل صفوف هذه الجماعات سوف يبلور – لا محالة – اتجاها وطنيا مستنيرا يمكن أن يلعب دورا هاما لمصلحة الحركة الوطنية ككل ، شريطة أن يتجاوز ذلك الموقف العنيف من الماركسيين والناصريين والقوى الديمقراطية العلمانية . ويتوقف مثل هذا التوقع – الى حد كبير – على ذكاء وفعالية التكتيك الذى تستخدمه القوى المذكورة ازاء الجماعات الاسلامية .

(التيــارات القبطية) :

لا يمكن بالطبع أن نشير الى قوى سياسة قبطية بعينها محددة أو منظمة ، ولعل هذا ما يدفع بعض المراقبين والمشتغلين بالعمل السياسى الى اهمال هذا الجانب تماما . وفى رأينا أن هذا خطأ كبير لأنه لا يأخذ فى الحســبان النتائج الحتمية لانتعــاش التيــارات الاسلامية ، وكذلك المخططات الامبريالية والصهيونية لادخــال مصر فى مصيدة الصراع الطائفى .

لذلك يغلب على التيارات القبطية طابع ردود الأفعال ، وأحيانا ما نلمس روحا شوفينية تتغلغل دعايتها الداخلية ، اما مضمون نشــاطها السياسى كله فينحصر فى مطالب « الأقليــة الطائفية » .

ورغم أن القاعدة الأوسع بين الأقباط تحلم بدولة علمانيــة ديمقراطية لاتعرف التمييز الديني ، الا أن بعض قياداتهم تدفع

ــ عمليا ــ نحو تعميق هذا التمييز ، ولا شك أن وراء هذا مبعثه التطبيقى . وعلى نقيض الموقف التاريخى للكنيسة المصرية فى مواجهة الاستعمار (حتى وان لبس ثياب « التبشير ») اصبح التوجه الغربى واضحا تماما فى السنوات الاخيرة فى انشطة ومواقف الكثير من مواقف القيادات القبطية (ويمكن تفسير هذا بسهولة علــى ضوء المشكلات الطائفية) بل ان قيادات ومؤسسات بعينها تشجع على هجرة الأقباط (بالأخص افضل العقول والخبرات) الى كندا واستراليا والولايات المتحدة .. الخ .

وهكذا ليس لدى القيادات والتيارات السياسية القبطيــة برامج أو افكار محددة متكاملة ازاء قضايا الوطن . ومما يزيــد الأمر صعوبة توجس تلك التيارات من التحالف المعقود بين الوفد والاخوان المسلمين ، فقد كان الوفد عندهم رمزا تاريخيا للعلمانية ووحدة المسلمين والأقباط فى الكفاح الوطنى والديمقراطى . كما ان هذه التيارات لم تجد بعد فى القوى اليسارية العلمانية ما يدعوها لأن تنقل تأييدها اليها ، فضلا عما سبق ذكره من بروز التوجه الغربى .

(الرموز والعناصر السياسية المستقلة) :

تبقى فى الساحة السياسية المصرية عناصر مستقلة عــن القوى السابقة بدرجة أو أخرى ، وهي تمثل فى الأغلب قيادات برجوازية ذات الوان مختلفة (قوى دينية مستنيرة ــ وطنيــة ديمقراطية ــ اشتراكية ديمقراطية ــ « يسار وطني » .... الخ . لم تجد لنفسها مجالا مناسبا فى الأحزاب القائمة والقوى السياسية المتــواجدة .

ولا تملك هذه العناصر أية توجهات برنامجية متكاملة ، وانما هى تركز فى نشاطها على هذه أو تلك من الأفكار . ونظرا لتخلفة الوضع الديمقراطى والتنظيمى فى مصر ، كثيرا ما تكتسب تلك العناصر أهمية ونفوذا تفوق قوتها الحقيقية بمراحل — خصوصا فى المناسبات الانتخابية والمعارك الصحفية . لذا تبذل الادارة والحزب الحاكم الجهود الدائبة لا ستقطابها أو توجيهها لعرقلة أنشطة الحركة الوطنية .

التداخل بين معسكرى الحكم والمعارضة

من الواضح للكافة ان الحكم فى مصر يفتقر الى التنظيم السياسى الحى والفعال فى الدعاية لسياسات الحكم وحشد الجماهير حولها . فالحزب المسمى « الوطنى الديمقراطى » يطلق عليه لفظ « الحزب » تجاوزا ، فهو تابع تماما للسلطة التنفيذية ودوره ينحصر فى التبرير لها لا التخطيط لعملها ، ولا يوجد فى الحزب أى ميكانيزم لادارة الحوار وممارسة الديمقراطية الداخلية ، وجميع مستوياته تشكل بالتعيين مثل الادارات الحكومية ، والصراعات الشخصية العنيفة هى المعلم الرئيسى للحركة داخل الحزب . وفى ظل هذا الوضع تتشكل اغلبية العضوية العاملة فى الحزب من المنتفعين بالحكم ، اما العضوية الخاملة فهى عضوية دفترية ربما لا تؤيد الحزب أو على الأقل لا تعرف عنه شيئا .

وفى اعتقادنا أن مصدر خطورة الحزب الحقيقية تكمن فى تلك القاعدة الواسعة نوعا من المسيطرين على الادارة المحلية . فهؤلاء يدافعون بشراسة عن الحزب ويتصدون للمعارضين من واقع مصالحهم المباشرة فى اشاعة التسيب والفساد المحلى . وطالما

بقى الحزب الوطنى فلن يمكن هزيمته دون فضح وضرب هذه القاعدة الواسعة من المنتفعين .. خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار دورهم المباشر فى البلطجة وتزييف الانتخابات .

لكن .. هل كل أعضاء الحزب الوطنى على هذه الشاكلة ؟ بالطبع لا .. فهناك الكثير من العناصر التى تتنافى مصالحها الطبقية مع سياسة الحكومة والحزب ، غير انهم دخلوا الحزب تحت ضغط الاجبار والتضليل الاعلامى أو بسبب انخفاض وعيهم السياسى . بل ان كثيرا منهم لا يتخيل نفسه خارج « حزب رئيس الجمهورية » .

نظرا لكل ما سبق لا ينتظر أن تشكل تلك العناصر تيارا ضاغطا قويا « لتهذيب » خط الحزب . أما عضوية الحزب الخاملة فانها حينما تتحرك — تحت ضغط الصراع فى المجتمع — فانها لن تتحرك أبدا فى اطار قنوات الحزب ، وانما ستكون حركتها فى الغالب فى اتجاه قوى المعارضة وهذا هو منتهى حدود « اختراق » المعارضة للحزب الوطنى .

أما « الاختراق المضاد » فهو ما يشكل ظاهرة مقلقة بحق . فلا تخلو قوة من قوى الحركة الوطنية من عناصر — وربما تيارات — تدعو الى التهدئة أو التهادن أو حتى الجبهة مع الحكم . وبالطبع يملك هؤلاء أسانيدهم المختلفة التى لا يمكن حصرها كلها ، غير أن هناك ثلاثة محاور ارتكاز رئيسية فى طرحهم : —

١ — أن الرئيس الحالى مختلف عن الرئيس السابق .

٢ — أن هناك تيارا وطنيا (ناصرى أساسا) داخل الحزب الحاكم .

٣ — أن هناك خطرا داهمـا على المعارضة والنظام معـا (الابتزاز الأمريكى — البديل العسكرى — الارهاب الدينى ..) .

وهكذا فان « الاختراق المضاد » ناجح الى حد كبير فى اثارة المشاكل والخلافات داخل كل قوة وطنية وبين بعضها البعض . وتطورات الصراع الاجتماعى — الاقتصادى والسـياسى كفيلة بتحقيق المزيد من عمليات الفرز .

ومـاذا بعـد ... ؟

ترى هل يمكن أن نعدد كل المظاهر السابقة ضمن الأخطاء المعتادة والعيوب الجارية ؟ الا ترقى لأن تشـكل مظاهر لأزمـة شاملة وعميقة ؟ والا يؤكد صحة هذا الحكم : اتحادها وتفاعلها كلها معا ؟

انها ازمـة حقـا !!

لكنها ليست بحال من الاحوال أزمة او اضمحلال ، انها أزمة « ولادة » القيادة الجديدة التى تشق طريقها بصعوبة بالغـة ، وتنفض عن نفسها — ولو ببطء أحيانا — كل عيـوب ومؤثرات النمط البرجوازى الصغير فى الفكر والحركة . هى أيضا الأزمـة القوى الأخرى التى تفتقد « القيادة » المرشدة المبادرة ، فتضرب فى كل الدروب على غير هدى .

وليكن واضحا ان سحب هذه الأزمة العامة لن تنقشع قبل أن يقهر اليسار ازمته الخاصــــة ، فعندئذ فقط ينار السبيل أمـــام الآخرين وتصبح الأزمة كلها على مشارف الحل .

ان اليسار المصرى يواجه تحديات قوية وجد خطيرة ، ليس امامه من خيار سوى أن يرتفع الى مستوى المسئولية التاريخية الجسيمة ، فأى اخفاق فى مواجهة هذه التحديات لن يعنى سوى شىء واحد : الانحدار .

ــ عليه أن يحقق أقوى تلاحم مع الجماهير الشعبية وفى مقدمتها العمال وفقراء الفلاحين .

ــ عليه أن يحقق نجاحات رئيسية فى ميادين البناء الحزبى والجبهوى .

ــ عليه ان يصوغ مفاهيمه النظرية بوضوح وأن يجمع بين استيعاب النظرية الماركسية اللينينية وفهم أوضاع مصر الخاصة .

ــ عليه أن يحسم كافة الخلافات النظرية والعملية بما يدفع الى الأمـــام .

ــ عليه أن يحذق استخدام كافة أساليب العمل واشـــكال الحركة وأن يجيد الجمع والمراوحة بينها .

ــ عليه أن يصوغ شعاراته بفطنة وروح علمية وبحيث تؤدى دورها فى حفز الهمم وتعبئة القوى الوطنية .

ــ .. وقبل هذا وبعـــده ، عليه أن يخرج من حالة الدفاع وذهنية الحصار .

وهذه بالطبع مسؤوليات جسام لا يرقى للتصدى لها غير يسار موحد . فالوحدة هى طريق القوة ، والوحدة لا تكون صحيحة اذا لم تكن مبدئية ، اذ ليست كل وحدة « خيرا وبركة » .. وانما قد تكون وبالا اذا عجزت عن فهم الواقع الملموس أو تساهلت فى المبادىء او اخطأت فى التمييز بين العدو والصديق .

ان النقاش وحده لا يصنع وحدة . انما هو النضال المشترك ، حينما تتلاصق الأكتاف تتقارب القلوب وتتفتح العقول .

ووحدة اليسار هى حجر الزاوية فى وحدة القوى الوطنية والديمقراطية المصرية . وكل تقدم فى هذه يفضى الى تقدم فى تلك . ومن خلال جهود اليسار لتوحيد الحركة الوطنية المصرية — على أسس تنظيمية جبهوية صحيحة ووفقا لبرنامج سياسى متقدم — سوف تصل اغلب فصائل هذه الحركة وتياراتها الى الاقتناع العملى الحاسم باستحالة الانتصار المنفرد ، وحماقة استبعاد هذه القوة أو تلك ، وحتمية التراص فى جبهة وطنية ديمقراطية متحدة .

تلك هى البداية .. فلم لا نبدأ ؟ !

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٥٩١

مطبعة الفجر الجديد

٣٨ شارع الكبارى — منشية ناصر

● هذا الكتاب ●

يستعرض مظاهر أزمه الحركه الوطنية المصرية في السنوات الأخيرة . ويبحث عن المصدر الرئيسى لهذه الأزمة من وجهة نظر الكاتب . وهى أزمة اليسار المصرى ، ثم يتطرق إلى إسهام القوى الوطنيه الأخرى فى صنع الأزمه .

ولايدعى الكاتب أنه يقدم دراسة أكاديمية جامعة مانعة . وإنما « انطباعات وتأملات » لا أكثر.. وبالأحرى هى دعوة للنقاش والتفكير الجماعى من أجل النهوض الوطنى الديمقراطى العام .